المحكمة الإدارية العليا تحدد جلسة 2023/11/20

لنظر الطعن علي قرار تعيين رئيس محكمة النقض

حددت المحكمة الإدارية العليا جلسة 2023/11/20. لنظر الطعن رقم 83 لسنة 70 ق عليا المقدم من **مؤسسة دعم العدالة** طعنا علي قرار رئيس الجمهورية بتعيين رئيس محكمة النقض، وكانت مؤسسة دعم العدالة قد تقدمت بالطعن رقم 65897 لسنة 77 ق أمام القضاء الإداري طعنا علي قرار رئيس الجمهورية رقم 267 لسنة 2023. بتعيين السيد المستشار/ حسني حسن عبد اللطيف أبو زيد. رئيسا لمحكمة النقض.

حيث رأت المؤسسة، أن القرار يخالف المادة 185 من الدستور، والمادة 44 من قانون السلطة القضائية، والتي تلزم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس محكمة النقض من بين أقدم سبعة نواب لرئيس المحكمة، وقد نظرت محكمة القضاء الإداري أمام دائرة الحريات الطعن بجلسة 2023/8/8. وقضت بعدم قبول الطعن لعدم توافر الصفة لمؤسسة العدالة.

وتقدمت المؤسسة بالطعن علي حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا، وتضمنت عريضة الطعن حق المؤسسة بوصفها احدي منظمات المجتمع المدني المعنية بترسيخ مبادئ العدالة، والدفاع عن المصالح العامة للمجتمع مما يعطيها الصفة، والمصلحة في التقاضي دفاعا عن أغراضها المثبتة بلائحتها المشهرة قانونا. كما تضمنت عريضة الطعن السوابق القضائية للمحكمة الإدارية العليا، التي تؤكد حق منظمات المجتمع المدني، وتوفر شرط المصلحة في القضايا التي تقدمها دفاعا عن المصلحة العامة في حماية الاغراض التي تأسست للدفاع عنها.